

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

تدهور الظروف التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة للمرة الأولى منذ شهر أكتوبر 2020

النتائج الأساسية

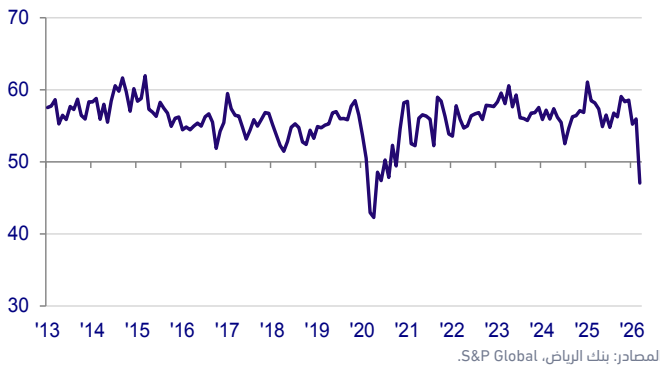
انخفاض مستويات الإنتاج والطلبات الجديدة في شهر مارس

الحفاظ على خلق فرص العمل بوتيرة معتدلة

تزايد الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة منذ شهر أغسطس 2018

ارتفاع تكاليف الوقود والنقل يؤدي إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



وعلى الرغم من ضعف ظروف الطلب، حافظت الشركات الصغيرة والمتوسطة على تركيزها على تعزيز القدرة الإنتاجية وتحقيق خططها التوسعية طويلة الأجل. وقد انعكس ذلك في زيادة مستمرة في أعداد الموظفين خلال شهر مارس. ومع ذلك، كانت وتيرة خلق فرص العمل متواضعة، وكانت الأضعف منذ شهر يوليو 2024.

أفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة بوجود بعض الاضطرابات في سلسلة التوريد في شهر مارس، مما ساهم في حدوث أكبر زيادة في تراكم الأعمال منذ ما يقرب من ثماني سنوات. كما انخفضت مخزون المشتريات لأول مرة منذ شهر ديسمبر 2022 وبأني هذا مناقصًا للتراكم القوي للمخزون في الشركات الكبيرة.

ارتفع معدل التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف في شهر مارس، حيث سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة أكبر زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج منذ ثلاثة أشهر. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الأسعار المدفوعة للوقود والنقل والمواد الخام.

كانت الثقة تجاه التوقعات التجارية في أدنى مستوياتها منذ شهر أبريل 2022. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى المخاوف بشأن تأثير الحرب ومدتها في الشرق الأوسط. ومع ذلك، أشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تفاؤل مرتبط باستثمارات القطاع العام ومشاريع التنويع الاقتصادي.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد أعد لرصد ظروف الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أبرزت بيانات شهر مارس ظروف التشغيل الصعبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث كان لعدم الاستقرار الإقليمي تأثير سلبي على طلب العملاء وسلاسل التوريد. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية لأول مرة منذ خمس سنوات ونصف.

سجل مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، وهو مؤشر معدل موسميًا صادر عن بنك الرياض، سجل 47.1 نقطة في شهر مارس، منخفضًا بذلك عن 55.9 نقطة سجلها في شهر فبراير، وأقل من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2020. علاوة على ذلك، أشارت القراءة الأخيرة إلى أضعف أداء للشركات الصغيرة والمتوسطة منذ المراحل الأولى للوباء.

على أساس ربع سنوي، بلغ متوسط قراءة مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة 52.7 نقطة في الربع الأول، ويعكس الرقم الإيجابي ظروف الأعمال القوية في الأشهر الأولى من عام 2026.

أشارت بيانات شهر مارس إلى تراجع النشاط التجاري والأعمال الجديدة الواردة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتنتهي بذلك فترة دامت أكثر من خمس سنوات من التوسع المستمر. وأشار كثير من الشركات المشاركة في الدراسة إلى انخفاض حجم الطلبات بسبب تأخر اتخاذ القرارات وأنماط الإنفاق الأكثر حذرًا بين العملاء كرد فعل على الحرب في الشرق الأوسط.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

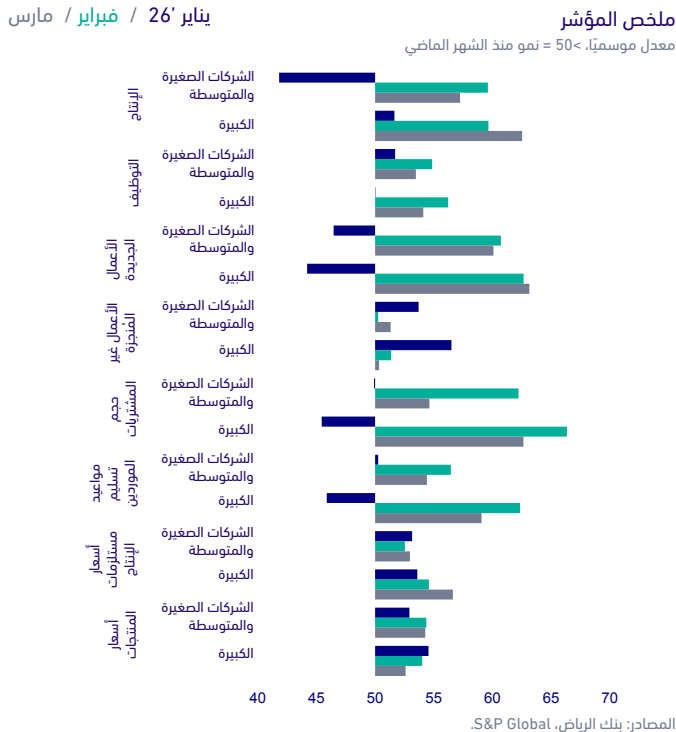
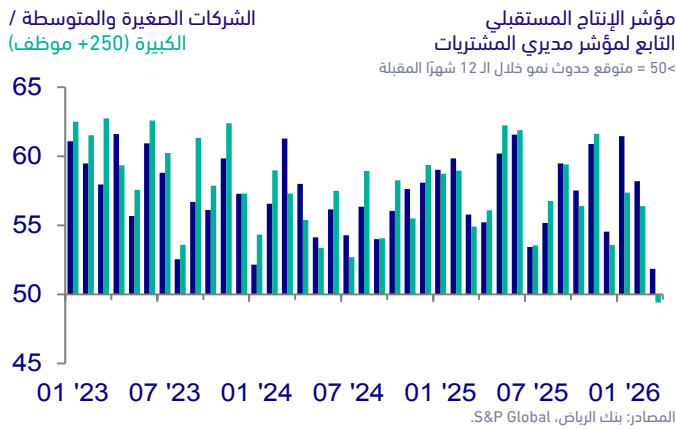
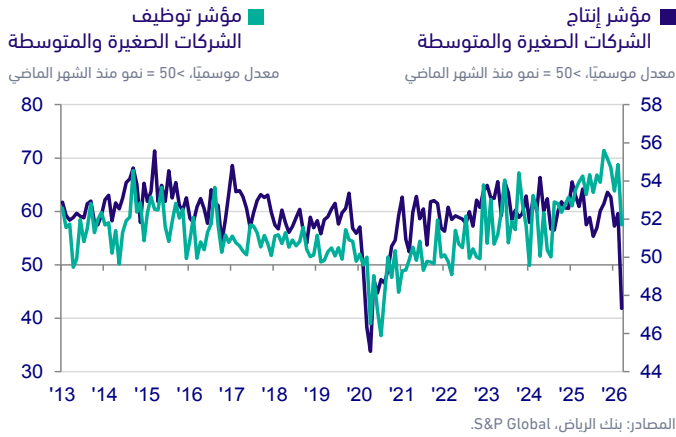
"يستمر الربع الأول من عام 2026 في إظهار المرونة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. فقد ظل متوسط مؤشر مدراء المشتريات الربع سنوي ثابتاً في نطاق التوسع عند 52.7 نقطة، مما يؤكد أن النشاط الأساسي لا يزال ينمو على الرغم من التباطؤ المؤقت في شهر مارس، حيث انخفض المؤشر إلى 47.1 نقطة.

"لقد كانت بداية الربع قوية، مدعومة بإنتاج قوي وتدفقات أعمال جديدة. وعلى الرغم من أن شهر مارس شهد بعض التراجع في الطلب، إلا أن هذا كان مدفوعاً في المقام الأول بتأخر قرارات العملاء وليس بضعف هيكلي. ومما يبعث على التفاؤل أن هذا يشير إلى أن الطلب مؤجل وليس مفقوداً، مما يهيئ القطاع للتعافي مع تحسن الرؤية.

"كان التراجع في النشاط واضحاً بشكل خاص في الطلبات الجديدة والإنتاج، والذي تراجع بعد مكاسب قوية سابقة. وشهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي عادة ما تكون أكثر حساسية للتغيرات في التوقعات، تغييراً أكثر حدة؛ ومع ذلك، فإن هذا يسلط الضوء أيضاً على مرونتها وقدرتها على الاستجابة بسرعة للظروف المتغيرة. والأهم من ذلك، أن الاتجاه الأعم لا يزال يشير إلى استمرار التوسع إذا نظرنا إلى الربع بأكمله.

"على الصعيد التشغيلي، استمرت بعض الضغوط على سلسلة التوريد، مع زيادة طول مهل التسليم وارتفاع تكاليف النقل. ومع ذلك، فإن التراكم الناتج عن ذلك في حجم الطلبات غير المنجزة يعد إشارة إيجابية على قوة الطلب الأساسي. استجابت الشركات بحكمة من خلال إدارة نشاط الشراء والحفاظ على مستويات مخزون مستقرة نسبياً، مما يدل على عمليات منضبطة وتحكم فعال في التكاليف.

"بشكل عام، لا تزال المعطيات الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة جيدة، ومن المتوقع أن تستقر ظروف الطلب. كما تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بوضع جيد للاستفادة من الزخم الاقتصادي المستمر والفرص التي توفرها رؤية 2030."



الاتصال

الدكتور/ تاييف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 2467 3030-401-11-966+ داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 2478 3030-401-11-966+ داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

تيم مور
مدير الاقتصاديات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 44-1491-461067+
tim.moore@spgglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 91-971-101-7186+
kritikhurana@spgglobal.com
press.mi@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global ، فيُرجى مراسلة press.mi@spgglobal.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد تعده شركة S&P Global من أجل رصد ظروف الأعمال بين الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 250 موظفًا. يتم تجميع المؤشر من الردود على الاستبيانات الشهرية المرسلة إلى مديري المشتريات الذين يشاركون في استبيانات بنك الرياض لمؤشر مديري المشتريات على مستوى الاقتصاد الكلي. والهيئة التي تضم حوالي 300 شركات قطاع خاص مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. تتوفر بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتبارًا من يناير 2013.

استند التقرير إلى البيانات التي جمعت في شهر مارس 2026. وسيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية الصادر عن بنك الرياض في شهر يوليو 2026، وسوف يتضمن البيانات التي جمعت في كل شهر من الربع الثاني من عام 2026.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات (PMI®) هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.